اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

3 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

نزع السلاح والولايات المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

١ – ارتبطت، منذ عهد طويل، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمسألة نزع السلاح. فكانت مسائل نزع السلاح تعرض للنقاش والبحث، جنبا إلى جنب مع مسائل عدم الانتشار منذ الأيام الأولى للجنة الـ ١٨ لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي وضعت في نهاية المطاف معاهدة عدم الانتشار. ورغم أن أعضاء تلك اللجنة فضلوا، عند صياغة المعاهدة، ألا تستوجب المعاهدة تحقيق خطوات محددة في مجال نزع السلاح – ورفضوا اقتراحات متكررة بربط نزع السلاح بعدم الانتشار في إطار ما يشبه 'صفقة شاملة'، فإن المعاهدة تعبر بوضوح في ديباجتها عن اعتزام الدول الأطراف كافة تيسير نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام على حد سواء، وتعبر في مادتها السادسة عن التزام تلك الدول بمواصلة المفاوضات بحسن نية فيما يتعلق بتلك الأهداف. ونتيجة لذلك، بات الأمر موضوعا مناسبا تماما لكل دورة استعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. وبالفعل، فإن تاريخ المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة يبين أن دورة الاستعراض التي تجري كل خمس سنوات قد أُقرت على أمل أن يبحث أثناءها تنفيذ أهداف المعاهدة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بنزع السلاح.

٢ – وترحب الولايات المتحدة بمناقشة موضوع نزع السلاح. ومن المهم اليوم على وجه الخصوص أن تجرى مناقشة هذا الموضوع بصراحة وصدق نظرا إلى الدرجة التي بلغها، فيما يبدو، كثيرون في شدة إساءة فهم سجل الولايات المتحدة والتزامها الثابت فيما يتعلق بالأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة وفي ديباجتها، ولا سيما بالنظر إلى

أن البعض قد سعوا إلى التذرع الواهي بأن ما يزعم من تقصير في إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، يسوغ انتهاك التزامات عدم الانتشار بموجب المعاهدة.

٣ - وقد بينت الولايات المتحدة بوضوح التزامها بنزع السلاح النووي وبهدف نزع السلاح العام الكامل منذ زمن طويل قبل اعتماد معاهدة عدم الانتشار. وبالفعل، فإن التقدم الكبير الذي أحرزته الولايات المتحدة نحو بلوغ أهداف المادة السادسة والديباجة، لا سيما في السنوات الأخيرة، يمنحها سجلا لا يُضاهى في هذا الصدد. والولايات المتحدة لها ما يبرر افتخارها بسجلها فيما يتعلق بنزع السلاح، وهي تتطلع إلى مناقشة هذا السجل وتبيانه خلال الدورة الاستعراضية الحالية للمعاهدة.

نزع السلاح ومعاهدة عدم الانتشار

٤ - تبحث معاهدة عدم الانتشار مسألة نزع السلاح في حكمين رئيسيين. أولهما أن المعاهدة تنص في ديباجتها على رغبة الدول الأطراف كافة في تحقيق وقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن وتخفيف التوترات الدولية وتعزيز الثقة فيما بين الدول من أجل تيسير إزالة الأسلحة النووية عملا بمعاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل. وثانيهما أن المادة السادسة من المعاهدة تُلزم الدول الأطراف بمواصلة التفاوض بحسن نية بشأن التدابير الفعالة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت، ونزع السلاح النووي وإبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل. وهذان الحكمان، على النحو المقصود بهما، يوضحان أن هدف الدول الأطراف جميعها، الدول الحائزة للسلاح النووي والدول غير الحائزة للسلاح النووي على حد سواء، هو السعي نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي والسلاح العام كليهما.

٥ - وما برحت الولايات المتحدة ملتزمة بأهداف معاهدة عدم الانتشار، ومتقيدة على نحو كامل بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة. وتماشيا مع رؤية المعاهدة في ديباجتها، تلتزم الولايات المتحدة بالعمل من أجل إقامة عالم تقل فيه التوترات وتتعزز فيه الثقة ويتسنى أخيرا في ظله تحقيق أهداف المادة السادسة والديباجة. وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأطراف على الانضمام إليها في هذا المسعى.

٦ - وفي غضون ذلك، فقد عملت الولايات المتحدة على تخفيض جميع جوانب ترسانتها من الأسلحة النووية - حجم مخزونها من الأسلحة، وعدد نظم الإيصال، وحجم الهياكل الأساسية لأسلحتها النووية، وكمية المواد الانشطارية في برامجها للسلاح النووي - إلى مستويات كافية لتلبية احتياجاتها الدفاعية واحتياجات حلفائها بأقل قدر ممكن من الأسلحة. وتتخذ الولايات المتحدة أيضا خطوات غير مسبوقة نحو الحد من الاعتماد على الأسلحة

النووية في موقفها الدفاعي وعقيدتها العسكرية، وهي خطوات مهمة غالبا ما يساء فهمها أو يتم تجاهلها.

٧ - وهذه الخطوات مستمرة إلى يومنا هذا. وتنفق الولايات المتحدة حاليا بلايين الدولارات وتكرس طاقات هائلة من أجل مواصلة هذا التقدم عن طريق القيام بما يلي:

- تفكيك المزيد من الرؤوس الحربية النووية من أجل تخفيض حجم المخزون إلى مستوى لم تعرفه منذ إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور - أي سنوات عديدة قبل دخول معاهدة عدم الانتشار حيز التنفيذ؛
- مواصلة مساعدة خصمها الاستراتيجي السابق إبان الحرب الباردة على تأمين الرؤوس الحربية النووية والمواد الانشطارية التي يمتلكها وتفكيكها؛
- المضي في الحد من حجم الهياكل الأساسية لسلاح الولايات المتحدة؛
- المضي في تخفيض اعتماد الولايات المتحدة عسكريا على الأسلحة النووية؛
- تطوير تكنولوجيات تساعد على كفالة توفر القدرة اللازمة لتلبية الاحتياجات الدفاعية بأقل قدر ممكن من الأسلحة النووية دون حاجة إلى تجارب نووية؛
- مواصلة إزالة المواد الانشطارية من برامج الولايات المتحدة للتسلح.

وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة هي من يقود جهود المجتمع الدولي لكبح انتشار الأسلحة النووية والحؤول دون اندلاع سباقات إقليمية جديدة نحو التسلح النووي - وهي تطورات، لو تركت دون لجام، قد تفضي إلى نسف الآمال في تحقيق أهداف المعاهدة في مجال نزع السلاح. وإن كل هذه الجهود من جانب الولايات المتحدة تستحق دعم الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

سجل الولايات المتحدة

٨ - إن ما اتخذته الولايات المتحدة من خطوات مختلفة وشاملة في هذا الشأن بات أمرا معروفا للجميع، لكنه مع ذلك جدير بأن يعرض موجزه هنا. ويمكن تصنيف الإنجازات المذهلة التي حققتها الولايات المتحدة إلى اليوم إلى فئات أساسية عديدة: تخفيض حجم مخزون الأسلحة النووية؛ القضاء على نظم الإيصال؛ وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح وإزالة المواد الانشطارية من المخزون؛ تخفيض الاعتماد على الأسلحة النووية؛ مساعدة الخصم السابق إبان الحرب الباردة على إجراء تخفيضات كبيرة أيضا؛ بناء علاقة أمنية

استراتيجية ثابتة مع روسيا يمكن بواسطتها إحراز مزيد من التقدم مع السعي أيضا إلى إقامة عالم يمكن في ظله إزالة الأسلحة النووية على نحو واقعي.

٩ - **تخفيض المخزون:** أحرزت الولايات المتحدة، منذ انتهاء الحرب الباردة، تقدما منقطع النظير في مجال تخفيض حجم مخزونها من الأسلحة النووية الذي كان ضخما من قبل. فعلى سبيل المثال، قامت منذ عام ١٩٨٨ بتفكيك ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ قطعة سلاح نووي. وفككت أكثر من ٠٠٠ ٣ قطعة من السلاح النووي غير الاستراتيجي، وخفّضت بنسبة ٩٠ في المائة مجموع الأسلحة غير الاستراتيجية المنشورة في أوروبا دعما لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وإضافة إلى ذلك، أزالت الولايات المتحدة جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من السفن والطائرات التابعة لسلاح البحرية. وسحبت من أوروبا جميع قذائف المدفعية النووية، والرؤوس الحربية للقذائف من طراز لانس وقنابل الأعماق النووية التابعة لسلاح البحرية، وأخرجتها من الخدمة. وفي عام ٢٠٠٣، فككت الولايات المتحدة آخر قذيفة مدفعية نووية لديها من طراز W-79.

١٠ - ولا يقتصر الأمر فحسب على مجرد كون الولايات المتحدة قد ألغت عددا من برامجها الجارية لإنتاج الرؤوس الحربية بعد انتهاء الحرب الباردة - ولا سيما الرأسان الحربيان النوويان W-89 و W-91 والقنبلة النووية B-90، بل إن العمل مستمر في الواقع لإجراء تخفيضات مذهلة في عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية. وتحرز الولايات المتحدة حاليا تقدما في مجال تخفيض الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة لأغراض الاضطلاع بعمليات لتصل مستويات تتراوح بين ٠٠٧ ١ و ٠٠٠ ٢ رأس بحلول عام ٢٠١٢. والقرار الذي اتخذه الرئيس جورج وولكر بوش في عام ٢٠٠١ بالقيام بذلك تجلى في معاهدة موسكو التي وقعها في عام ٢٠٠٢ مع الرئيس الروسي، بوتن.

١١ - وعندما تكتمل عملية تخفيض الرؤوس النووية الجارية، ستكون الولايات المتحدة قد أزالت حوالي ٨٠ في المائة من عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي نشرت في عام ١٩٩١، تاركة العدد الكلي في حدود ثلث ما كانت تملكه الولايات المتحدة من تلك الرؤوس في عام ٢٠٠٢. وعند بلوغ هذا المستوى بحلول عام ٢٠١٢، سيكون في الواقع عدد هذه الأسلحة قد وصل أدنى مستوى له منذ عهد رئيس الولايات المتحدة دوايت أيزنهاور.

١٢ - وفيما تعمل الولايات المتحدة على تخفيض عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة لأغراض الاضطلاع بعمليات، فهي تقدم أيضا على تفكيك العديد منها بصورة تدريجية. وعلى سبيل المثال، اتخذت إدارة بوش في عام ٢٠٠٤ خطوات لتخفيض حجم

إجمالي المخزن النووي للولايات المتحدة بشكل كبير. وعملية تفكيك الرؤوس الحربية التي تعتبر عملية صعبة وباهظة التكاليف، لا تزال جارية حاليا وتظل تشكل إحدى الأولويات الثابتة للولايات المتحدة. وقامت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بتفكيك آخر رأس حربي من طراز W-56 لتجهيز القذيفة التسيارية العابرة للقارات مينوترمان اثنان (Minuteman II). وعلاوة على ذلك، أعلنت إدارة بوش في الآونة الأخيرة أن عمليات تفكيك الرؤوس الحربية ستزيد بمقدار يناهز ٥٠ في المائة بين السنة المالية ٢٠٠٦ والسنة المالية ٢٠٠٧.

١٣ - وقررت الولايات المتحدة أيضا أن تمضي قدما في تطوير رأس حربي بديل موثوق، مما من شأنه أن ييسر هذه التوجهات التنازلية. (وسيدعم هذا العمل اتخاذ قرار في المستقبل لالتماس الإذن من الكونغرس وتمويل هذا الجهاز.) ولن يوفر الرأس الحربي البديل الموثوق أية قدرات عسكرية جديدة أو محسنة مقارنة بالرؤوس الحربية القديمة التي يحل محلها في ترسانة الولايات المتحدة. لكن هذا الرأس الحربي، نتيجة لتعزيز موثوقيته، إلى جانب الاحتفاظ بهياكل أساسية مستجيبة، سيتيح فرصا للمضي في تخفيض حجم المخزون إجمالا لأن الولايات المتحدة ستكون قادرة على إخراج الرؤوس الحربية الاحتياطية من الخدمة وتفكيكها، وهي الرؤوس التي يجرى الاحتفاظ بها حاليا لتجنب أي خلل ممكن في المخزون. وإضافة إلى ذلك، سيساعد الرأس الحربي البديل الموثوق على الحد من خطر احتمال أن تضطر الولايات المتحدة في وقت ما إلى استئناف التجارب النووية من أجل تحديد مشكلة في الرؤوس الحربية أو إصلاحها. ويُستفاد أيضا من تصميم الرأس الحربي البديل الموثوق من أحدث التكنولوجيات المتصلة بالأمن من أجل منع استخدامه من جانب الإرهابيين أو المجرمين. كما أنه يستخدم متفجرات شديدة غير حساسة وأقل عرضة للانفجار بالخطأ، ويستخدم كمية أقل من المواد المضرة بالإنسان والبيئة.

١٤ - ولا يخدم تطوير هذا الرأس الحربي مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة فحسب، بل إنه يخدم أيضا الأهداف المعبر عنها في ديباجة معاهدة عدم الانتشار ومادتها السادسة. وسيعين هذا الرأس الحربي على تمكين الولايات المتحدة من مواصلة تلبية احتياجاتها الردعية، ويُطمْئن الدول الأطراف الأخرى إلى استمرار نجاعة الرادع النووي الموسع للولايات المتحدة إلى أن يصبح القضاء على جميع الأسلحة النووية أمرا قابلا للتحقيق. وسيسمح، علاوة عن ذلك، للولايات المتحدة بتحقيق ذلك بواسطة رؤوس حربية أكثر أمانا وأقل عددا. وعليه، فإن هذا الرأس الحربي يمثل سندا سيساعد على تحقيق أهداف نزع السلاح التي تشترك في التطلع إليها الدول الأطراف في المعاهدة. وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تنفذ برنامج مجمع ٢٠٣٠ ''Complex 2030''، الذي أعد لإجراء تخفيض كبير في حجم الهياكل الأساسية

لإنتاج الأسلحة النووية في الولايات المتحدة ودرجة تعقيدها، بما يتماشى واحتياجات الولايات المتحدة إلى مخزون أصغر في إطار الثالوث الاستراتيجي الجديد. ومن شأن إقامة هياكل أساسية أصغر، وقادرة في الوقت نفسه على الاستجابة الفائقة لاحتياجات الأمن القومي المحتملة مستقبلا، أن يتيح فرصة للمضي في تخفيض المخزون النووي للولايات المتحدة عن طريق تخفيض الاحتياج الراهن إلى الاحتفاظ ببعض الرؤوس الحربية بدون نشرها من أجل الاحتراز من نشوء تهديدات استراتيجية جديدة.

١٥ - **إزالة نظم الإيصال:** تجري الولايات المتحدة الأمريكية، بالتوازي مع التخفيضات في عدد الرؤوس الحربية، تخفيضات في نظم إيصال الأسلحة النووية الخاصة بها. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أوقفت الولايات المتحدة إنتاج القذائف من طراز Midgetman MGM-134 وهي قذائف حديثة وعلى درجة عالية من التطوّر، كما أوقفت إنتاج نظم أسلحة رئيسية أخرى مثل قاذفات القنابل الشبح من طراز B2. وفي عهد الرئيس جورج هـ. و. بوش، سحبت الولايات المتحدة من الخدمة في مجال الأسلحة النووية أربعة غواصات من طراز أوهايو تعمل بالطاقة النووية مسلحة بالقذائف التسيارية وتحمل قذائف ترايدنت التسيارية من طراز C-4 التي تطلق من الغواصات، وعدّلت هذه الغواصات بحيث تُصبح صالحة للاستخدام في مجالات أخرى. وسحبت أيضاً من الخدمة الاستراتيجية قاذفات ''لانسر'' من طراز B-1. وفي الواقع، لقد أزالت الولايات المتحدة حتى الآن أكثر من ١ ٠٠٠ قذيفة وقاذفة استراتيجية، و ٤٥٠ صومعة للقذائف التسيارية العابرة للقارات.

١٦ - ولا تزال هذه التخفيضات تشكّل أولوية قائمة بالنسبة إلى إدارة بوش الحالية. وجرى تعطيل آخر قذيفة من طراز MX Peacekeeper، وهي الأخيرة من بين ٥٠ قذيفة من هذا النوع، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأعلنت الولايات المتحدة مؤخراً أنها ستتخلص من حوالي ٤٠٠ قذيفة إنسيابية متقدمة منشورة حالياً مع أسطول القاذفات من طراز B-52.

١٧ - **تخفيض المواد الانشطارية:** لم تخصّب الولايات المتحدة اليورانيوم لأغراض نووية منذ عام ١٩٦٤ ولم تنتج البلوتونيوم للأسلحة النووية منذ عام ١٩٨٨. بالإضافة إلى ذلك، التزمت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢ بدقة بالوقف المعلن للتجارب النووية، وهي تأمل تطوير قدراتها إلى درجة يمكن أن تطمئن معها إلى أنها لن تحتاج إلى إجراء مثل هذه التجارب. ولاستبدال الرؤوس الحربية البديلة الموثوقة المذكور أعلاه دور هام في هذا السياق، شأنه شأن الدور الهام الذي تؤديه الجهود المستمرة في إطار برنامج الإشراف على مخزون الأسلحة في الولايات المتحدة. وصُمّم برنامج الإشراف على الأسلحة بحيث يكفل الالتزام بأعلى المعايير الممكنة للسلامة والموثوقية في بيئة لا تُجرى فيها التجارب النووية.

١٨ - وتُعتبر الولايات المتحدة أيضاً من المناصرين بقوة لاتفاقية تحظر أي إنتاج للمزيد من المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو في أغراض أخرى لصنع المتفجرات النووية. وفي الواقع، أصبحت الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٦ الدولة الأولى (والوحيدة حتى الآن) التي تعرض مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح في جنيف. لكن الحركة في اتجاه التوصل إلى إبرام مثل هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح كانت صعبة نظراً لعدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل يُتّفق عليه. وتواصل الولايات المتحدة حثّ وفود مؤتمر نزع السلاح على أن تساعد على كفالة أن يسارع المؤتمر إلى بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. بالإضافة إلى ذلك، تواصل الولايات المتحدة دعوة جميع البلدان بصورة علنية لكي تتعهّد بعدم إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية وبالالتزام بهذه التعهدات، كما فعلت الولايات المتحدة، لحين التفاوض حول إبرام معاهدة بهذا الخصوص.

١٩ - بالإضافة إلى ذلك، وفيما تشجع الولايات المتحدة التوصّل إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإنها تخفّض مخزونها الخاص من المواد الانشطارية. وقد أعلنت عن وجود ١٧٤ طناً من اليورانيوم العالي التخصيب و ٥٢ طناً من فائض البلوتونيوم الذي يفوق احتياجات الأمن القومي، وقد أخضعت قدرا من هذه المواد لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الواقع، قامت الولايات المتحدة بتحويل ما يزيد على ٩٠ طنا من فائض يورانيوم الولايات المتحدة العالي التخصيب إلى يورانيوم أقل تخصيباً بغية استخدامه كوقود للمفاعلات المستخدمة للأغراض المدنية أو البحثية. ولا تزال هذه الجهود جارية. وفي الواقع، أعلنت الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أنها ستسحب ٢٠٠ طن متري إضافي من اليورانيوم العالي التخصيب من الاستخدام في الرؤوس النووية الحربية للولايات المتحدة، وتكفي هذه الكمية، استناداً إلى حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لصنع ٠٠٠ ٨ سلاح نووي.

٢٠ - **تقليل الاعتماد:** تتجه الولايات المتحدة أيضاً إلى تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية في عقيدتها العسكرية. وكما أُعلن في استعراض الموقف النووي لعام ٢٠٠١، تبتعد الولايات المتحدة عن ''الثالوث'' النووي الذي كانت تعتمده كحجر الزاوية لموقفها الاستراتيجي خلال الحرب الباردة. وعملاً بهذه الخطة، فإن الردع الاستراتيجي لم يعد يستند فقط إلى الأسلحة النووية. بدلاً من ذلك، تستند الولايات المتحدة، للحفاظ على قدرتها على الردع وتعزيزها، على مجموعة من القدرات الهجومية النووية وغير النووية، وعلى منظومات

دفاعية (بما في ذلك منظومات القنابل التسيارية)، وعلى هياكل أساسية لصناعة المنظومات الدفاعية تتسم بالمتانة والقدرة على الاستجابة.

٢١ - **مساعدة الخصم السابق**: اتخذت الولايات المتحدة وروسيا أيضاً عدة خطوات ثنائية لدعم تحقيق الأهداف التي تنص عليها المادة السادسة والديباجة من خلال مساعدة روسيا على الابتعاد عن الموقف النووي الذي كانت تتخذه خلال الحرب الباردة. وتيسّر الاتفاقات الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا إقفال آخر ثلاثة مفاعلات لإنتاج البلوتونيوم في روسيا، وذلك من خلال استبدالها بمحطات تستخدم الوقود الأحفوري. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الولايات المتحدة التمويل لإعادة توجيه جهود أكثر من ٦٠ ٠٠٠ عالم في مجال الأسلحة النووية من الاتحاد السوفياتي السابق لتصب في العمل التجاري السلمي. وتساعد الولايات المتحدة روسيا أيضاً على تخفيض حجم مجمع الأسلحة النووية لديها، وتعزيز الأمن في داخله.

٢٢ - وبموجب اتفاق شراء اليورانيوم العالي التخصيب المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا في عام ١٩٩٣، يتعيّن تحويل ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب من مخزون روسيا العسكري إلى يورانيوم منخفض التخصيب وبيعه للاستخدام التجاري في الولايات المتحدة، وذلك خلال فترة ٢٠ سنة. ومع القيام مؤخرا بتحويل ٢٥٠ طنا متريا من هذا اليورانيوم العالي التخصيب، تكون هذه الجهود قد قطعت نصف المسافة اللازمة للنجاح في هذا المسعى. واستلهاما للروح التي تشجّع على تحويل السيوف إلى محاريث، أثمرت هذه الجهود الملحوظة حيث أصبحت نسبة ١٠ بالمائة من الكهرباء التي يستهلكها شعب الولايات المتحدة تولّد اليوم من المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في الأسلحة والمنتجة في الاتحاد السوفياتي السابق. وتتعاون الولايات المتحدة أيضاً مع روسيا على برنامج مشترك لتحويل ٦٨ طناً متريا من البلوتونيوم المستخدم سابقاً في الأسلحة النووية (٣٤ طناً منها من روسيا) إلى وقود للمفاعلات مكوّن من أكسيدات مختلطة. واستناداً إلى أرقام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بكمية المواد الانشطارية اللازمة لصنع سلاح نووي، فإن هذه المبادرات المختلفة المشتركة بين الولايات المتحدة وروسيا تتعلق بما يكفي من المواد النووية لصنع ٥٠٠ ٢٤ من الأسلحة النووية.

٢٣ - **التطلّع إلى المستقبل**: أخيراً، تشارك الولايات المتحدة وروسيا حالياً في حوارٍ واسع النطاق بشأن الأمن الاستراتيجي، يهدف، من بين أمور أخرى، إلى تحديد طبيعة علاقتهما الاستراتيجية بعد انقضاء أجل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الأولى في عام ٢٠٠٩. وبدأ هذا الحوار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين وكيل وزارة الخارجية لشؤون تحديد الأسلحة

والأمن الدولي السابق، روبرت جوزيف، ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي كيسلياك. (تدعو معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الأولى إلى بدء الحوار اللاحق لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ولكن البلدان بدآ مناقشاتهما قبل هذا الموعد النهائي بأكثر من سنتين).

٢٤ - وبالطبع، لا يزال من المبكر جداً الحديث عن إحراز تقدّم في هذا الحوار، ولكن الولايات المتحدة قد أوضحت أنها تأمل بأن تبقى الشفافية وتدابير بناء الثقة جزءاً أساسياً من العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا. وتعتبر الولايات المتحدة أن هذه التدابير تشكل الوسيلة الأنسب للمساعدة على تهيئة بيئة استراتيجية تبين الانتقال من الحرب الباردة إلى القرن الحادي والعشرين والعدول عن علاقات الخصومة التي كانت سائدة في الماضي، وعلى إضفاء الطابع المؤسسي على تلك البيئة.

٢٥ - والمسؤولون في الولايات المتحدة، إذ يدركون أن ديباجة معاهدة عدم الانتشار تناقش أهمية تخفيف التوتر وتعزيز الثقة بين الدول بغية تيسير عملية تحقيق أهداف نزع السلاح، فإنهم قد بدأوا أيضاً بالتقرب من نظرائهم الأجانب للمشاركة في مناقشات حول الطريقة التي يمكن للدول الأطراف أن تعمل بها مع بعضها البعض لإيجاد بيئة يكون فيها تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية احتمالاً واقعياً. (وترد مناقشة هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً في ورقة مصاحبة لهذه الوثيقة).

٢٦ - ولم تحظَ هذه القضايا حتى الآن إلا بالقليل من الاهتمام في الأوساط الدبلوماسية الدولية، ولكن أي جهود جدية لتحقيق نزع السلاح لا بد، وأن تنطوي على النظر بتعمّق في الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بشكل واقعي وكفالة استمرارها بشكل دائم. وتتطلع الولايات المتحدة إلى إجراء مثل هذه المناقشات خلال هذه الدورة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

عدم الانتشار ونزع السلاح

٢٧ - يُعزى هذا التقدم البارز باتجاه تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة وفي ديباجة معاهدة عدم الانتشار بشكل كبير إلى التغييرات التي شهدتها العلاقات الجغرافية السياسية بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد السوفياتي السابق. فقد أنهت الولايات المتحدة وروسيا فترة الحرب الباردة التي كانت تتّسم بالعداء الاستراتيجي، وبدأ البلدان الآن فترة جديدة تخلو من مواقف التنافس في المجال النووي. وتوضح هذه التطورات الحكمة التي تتجلى في تركيز الديباجة على التخفيف من التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الأمم بغية إحراز المزيد من التقدم باتجاه تحقيق نزع السلاح النووي.

٢٨ - إلا أن هذه التطورات توضح أيضاً أن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح لن يتحقق، ولا يمكن أن يتحقق، بمعزل عن التطورات والاتجاهات الأوسع التي يشهدها العالم. ويُسجّل للولايات المتحدة أنها استمرت في تخفيض ترسانتها النووية ودرجة اعتمادها على الأسلحة النووية إلى أدنى مستوى ممكن في البيئة العالمية الحالية. وكما هو ملاحظ، فإنها تسعى أيضاً إلى بناء بيئة عالمية جديدة يمكن لنزع السلاح أن يصبح فيها احتمالاً واقعياً. وقد بذلت الولايات المتحدة كل هذه الجهود على الرغم من التحديات الجدية التي تواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والتي برزت نتيجة برامج الأسلحة النووية التي تملكها دول غير حائزة للأسلحة النووية، ومنها حالات انتهاك المادتين الثانية والثالثة، وعلى الرغم أيضاً من أن خطر سباق التسلّح الإقليمي الجديد الذي يلوح في كل من الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا قد تثيره برامج الأسلحة النووية في إيران وكوريا الشمالية.

٢٩ - لكن تركيز المعاهدة على دور البيئة الأمنية العامة في جعل نزع السلاح ممكناً، وعلى التزام واضح من جانب جميع الدول الأطراف، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء، بالنسبة لمواصلة المفاوضات حول التدابير الفعالة المتعلقة بإنهاء سباق التسلّح النووي وبنزع السلاح، يوضح أنه يتعين على جميع الدول الاضطلاع بدور في كفالة مواصلة التقدم المحرز حديثاً باتجاه نزع السلاح. ومن الواضح أن التشدد في الامتثال لقواعد عدم الانتشار التي تنص عليها المعاهدة يعدّ أساسياً إذا كان العالم يأمل أن يحقق يوماً ما الهدف المتمثّل بإزالة جميع الأسلحة النووية. وتحقيق أهداف أخرى مهمة، مثل كفالة أن يصبح الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل أو تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، يصبح بدوره معرّضاً للخطر إذا لم تتمكن الدول الأطراف من التحرّك معاً وبسرعة وفعالية للجم المطامح المتعلقة بالأسلحة النووية لدى منتهكي المعاهدة، مثل إيران.

٣٠ - ولهذا السبب، ينبغي للدول الأطراف أن تمنح أولوية قصوى للعمل معاً من أجل مواجهة التحديات المتصلة بالامتثال لعدم الانتشار التي تواجه معاهدة عدم الانتشار اليوم والتي تشكّل أكبر تهديد يعيق إحراز المزيد من التقدم في ما يتعلق بكل من نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل المتوخى في المعاهدة.

خلاصة

٣١ - جرى إحراز تقدم ملحوظ في مجال نزع السلاح خلال السنوات الأخيرة، وشكّل هذا الواقع أساساً قوياً لإحراز المزيد من التقدم. وخلال هذه الدورة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، يجب على الدول الأطراف في المعاهدة أن تشارك في حوار جدي حول

أهداف عملية نزع السلاح. ويجب أن تعترف اعترافاً كاملاً بالتقدم الذي جرى إحرازه حتى الآن، ويجب على كل منها أن تعترف بدورها في تهيئة البيئة الضرورية لتحقيق المزيد وأن تضطلع بهذا الدور. وستسهم مثل هذه الخطوات في إيجاد طرق هامة تؤدي إلى نجاح المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة وتحقيق الأهداف المبينة في ديباجة معاهدة عدم الانتشار.